

## تاريخ افريقيا والمغرب

(قطعة منه تبدأ من اواسط القرن  
الاول الى اواخر القرن الثاني الهجري)  
للرقيق القيرواني . تحقيق وتقديم  
المنجي الكعبي . نشر رقيق السقطي  
تونس 1968 (ص ص 237 + 24 ص  
ص . فهارس بلا ارقام ) .

نقد : الشاذلي بو يحيى

لقد علم القراء بتونس منذ بضعة أشهر أن قطعة من تاريخ الرقيق وقع  
العثور عليها ببعض مكاتب المغرب الأقصى (1) . وبعد قليل طبع الكتاب  
بتونس فصار في متناول الباحثين . وكان الأسف على فقدان تاريخ الرقيق  
كثيرا لما يتوسّمه العلماء فيه من قيمة من خلال مقتطفات المؤرخين منه ولقلة  
المصادر القديمة المفصلة لتاريخ القرون الإسلامية الأولى بإفريقية . فأثبتت هذه  
القطعة ما كان يتوسّمه الناس من فضل هذا الكتاب ووضّحت نواحي كانت  
غامضة من تاريخ فتوح إفريقية والمغرب والأندلس ومقاومة البربر وانتصاب  
العرب بهذه الربوع وتوالي الفتن بها لاستمرار قيام رجال الجند على ولاية بني  
أمية وبني العباس من بعدهم إلى أن تمّ الأمر لإبراهيم بن الأغلب وابنه

(1) اخبر بذلك شيخنا الاستاذ ح.ج. عبد الوهاب في تعليق على فصل له بمجلة « الفكر »  
بتونس عدد اكتوبر سنة 1967 ص 5 حاشية 1 . وقد كان اعلن عليه صاحب المخطوطة  
السيد المنوني الكناسي بمجلة « المغرب » عدد 6 - 7 سنة 1965 (انظر ص 34 من مقدمة  
« تاريخ افريقية والمغرب »).

عبد الله من بعده حيث تنتهي هذه القطعة من تاريخ الرقيق . فهي إذن تؤرخ لفترة تمتد من ولاية عقبة بن نافع الثانية لإفريقية سنة 62 إلى ولاية عبد الله بن ابراهيم بن الأغلب سنة 196 وهو قليل من كثير خاصة أن الباحثين متعطشون الى معرفة بداية الفتوحات الإسلامية بإفريقية أي ما قبل سنة 62 هذه وأنهم يتوسمون من تاريخ الرقيق أمرين هامّين لا تحتوي عليهما هذه القطعة وهما تاريخ الدّعوة الفاطميّة وخلافة بني عبيد بإفريقية ولا نكاد نعلم تفصيل ذلك إلا من خلال كتاب «افتتاح الدّعوة» للقاضي النعمان وكتب من نقل عنه وهو شيعي ولي القضاء لبني عبيد فلا يطمئن المؤرخ إلى شهادته كلّ الاطمئنان أو قل إن المؤرخ يودّ لو كان بين يديه شهادة من لم يكتب تحت ظلّ بني عبيد فيناظر بين الشهادتين . والأمر الثاني الذي يتوسّم فيه الباحثون كلّ أهميّة تاريخ الرقيق هو ما كتبه عن دولة بني زيري وقد كان كاتب سرّ أمرائهم الثلاثة المنصور وباديس والمعزّ شاهد أحداث دولتهم فسجلها واطلع على وثائق خزائهم فأثبتها في كتابه أو اعتمدها .

وفي انتظار — أو قل تمنّي — ما لعلّ بعض خزائن المخطوطات ستجود به من تاريخ الرقيق فإن فحص هذه القطعة يسفر بعد عن فوائد ذات اعتبار لمعرفة قرن وثلاث قرن من تاريخ إفريقية والمغرب وللتعرّف على تاريخ الرقيق واسلوب صاحبه ومنهجه كمؤرخ وكاتب وأديب .

فأمّا ما تفيده هذه القطعة من حيث تاريخ إفريقية فهو يتمثّل خاصّة في تفاصيل الأحداث التي ينفرد بها كتاب الرقيق وقد أعرض عنها غالب الأحيان من نقل عنه من المؤرخين كابن عذاري مثلاً . وهذه التفاصيل تتعلق خاصّة بوصف الوقائع الحربيّة وسرد ما يدور بين أشخاص الحوادث المؤرّخة من حوار . فبفضّل هذا المنهج في تأريخ الأحداث بتصوير أدوارها تصويراً مفصّلاً مع ذكر تخاطب الأشخاص أثناءها تصبح هذه الحوادث واضحة لدى القارئ بل حيّة كأنّها أمامه يشهدها فلا يغيب عنه تسلسلها ولا جزئياتها

فليس التاريخ عند الرقيق إذن مجرد رواية الأحداث بل هو تصوير لها ومن خلال ذلك تصوير لجانب وإن كان قليلا من حياة الناس إذآك . وهنا يظهر لون آخر من أهميّة هذه القطعة وهو ما تفيده من زيادة تعريف بالرقيق ككاتب وأديب فهو لم يتسنّ له هذا الفوز في تصوير الحوادث وأبطالها تصويرا حياّ إلاّ بفضل أسلوبه الرائق في لغة سهلة نقيّة وبتوخّي الوضوح وربط الحوادث بعضها ببعض مع ذكر الأسباب والعواقب وضبط الظروف الزمانيّة والمكانيّة بدقّة وإبراز الهامّ من حركات الأشخاص وكلامهم حتى يصبح التاريخ نوعا من القصص الشهيّ يقرأ بشغف واستزادة . ولا سبيل إلى ضرب الأمثلة لذلك بل لا موجب له إذ كلّ واقعة حربيّة وصفها الرقيق وكلّ براز بين بطلين أمام الصفوف وكلّ حادثة اغتيال أو مؤامرة أو ثورة أو ما إلى ذلك ممّا لا تكاد تخلو منه صحيفة يتمثّل فيه هذا الأسلوب . ويزداد الكتاب رونقا بما يتخلّله من شعر ينشده الأبطال في ساحة الوغى أو يقوله الشعراء في مدح الأمراء أو يؤتى به عبرة واستشهادا . وهي الصفة التي نعرفها للرقيق الكاتب من خلال كتابه «قطب السرور في وصف الأنبذة والخمور» فهذه القطعة من تاريخه تؤكّد لدينا هذه الصفة من صفات الرقيق الكاتب ثم هي تعطينا مثالا رائعا لنوع من أنواع التأليف العربيّ هو التاريخ الفنّي أعني التاريخ المصطبغ بالصبغة الأدبيّة .

والآن لا مناص من التعرّض إلى طبعة الكتاب وعبثا أردنا السكوت عن ذلك فلا يكون تقديم لكتاب أطرينا على محتواه دون تناول نشره وتحقيقه والتقديم له بالوصف والنقد .

ويجدر الملاحظة أولا بأنّ المحقّق والناشر قد بذلا جهدا بيّنا لإخراج الكتاب رغم الصعاب الجسيمة التي يشكوها الناشر (2) وتجشّمها المحقّق للنصّ وأشدّها ما يبدو على صور ثلاث صفحات من المخطوطة أثبتت

(2) في « كلمة الناشر » ص ص 235 - 237 .

بالكتاب من فساد ومحو وتاريخ حرس المحقق على الإشارة إليه في التعاليق الكثيرة أثناء النصّ. ولتلافى هذه العيوب في نصّ استعمله المؤرخون بكثرة يتحتّم الرجوع إلى كتب هؤلاء المؤرخين وهو ما فعله المحقق إذ رجع إلى عدد كبير من كتب التاريخ فقارن بين نصوصها ونصّ المخطوط وخاصة منها كتاب «البيان المغرب» لابن عذاري. ولهذه المقارنة فائدة أخرى فهي تبرز ما أشرنا إليه إشارة خاطفة من خصال يمتاز بها الرقيق في تاريخه عن غيره من المؤرخين وقد حاول ذلك محقق الكتاب (3) إلّا أنّ محاولته جاءت في إيجاز كبير .

على أنّ هذه القطعة من تاريخ الرقيق كانت تستوجب مقدّمة دسمة تضمّ من بين الدراسات ترجمة مفصّلة للمؤلّف وقائمة في مصادر هذه الترجمة وقائمة في جميع مؤلفاته التي نصّت عليها تلك المصادر . فلم يأت من ذلك كله في تلك المقدمة إلّا شذرات لا تستقصي الموضوع ولا تقنع القاريء بله الباحث وقد جاء فيها على قصرها بعض الغلط . فمن ذلك أنّ أبا الحسن القابسي توفّي سنة 403 لا سنة 425 وعبد الكريم النهشلي توفّي سنة 405 لا سنة 403 (4) . ويقول محقق النصّ متحدّثاً عن تاريخ الرقيق : «منذ تأليفه في منتصف القرن الخامس» (5) بينما توفّي الرقيق حوالي سنة 420 ويسمّي المؤلّف تارة «الرقيق» وتارة «ابن الرقيق» (6) . أمّا تحقيق النصّ وإخراج الكتاب من مقدّمته إلى فهرسه وتعاليقه فقد جاء كلّ ذلك في صورة غريبة لكثرة ما به من الأخطاء ممّا يجعل الإنسان يتساءل كيف رضي المحقق والناشر على كتاب كهذا وعلى بثّه بين يدي القراء من باحثين علماء وطلبة متعلّمين وهل يجمل بالطباعة والنشر بتونس أن يخرج عنهما هذا الكتاب

(3) في المقدمة وخاصة منها ص 10 - 14 .

(4) ص 27

(5) ص 8

(6) ص 7 مثلاً حيث لا يفصل بين التعبيرين الا سطر واحد ..

وأن يكون هذا حظّ تاريخ الرّقيق من لدن مواطنيه . فمن ذلك نذكر على سبيل المثال (وبلا تعليق) قابلا ممّا استوقفنا أثناء مطالعة الكتاب :

ص 8 : «أصبح لهذا الأمر ميزة وفضلاً» (ثم لعله أراد «مزيّة»).

ص 39 تعليق عدد 1 : «لم يبق من «اثنين» الا النون ونقطتي الياء قبلها» .  
وفي بداية هذا التعليق : «سنة اثنين» ومثله في النصّ وفي الحواشي كثير (انظر ص ص 108 . 109 . 129 ... وغيرها) .

ص 32 : «ستّ نصوص» .

ص 34 : «وربّما يتجاوز المقطوع بين بعض الصفحات ورقتين أو ثلاث» .

ص 34 : «منها» عوض «منهما» .

ص 34 : «وبدايتها وخاتمتهما مذكورتين» .

ص 45 تعليق عدد 1 : «ولعلّه تصحيحاً» .

ص 67 : «وكان معه من السبي خمسة وثلاثين ألف رأس» .

ص 88 تعليق عدد 2 : «لم نجد أحد من المؤرّخين ...» .

ص 148 : «كان بين الجند والبربر ... ثلاثمائة وخمسا وسبعين وقعة» مع تعليق يشير إلى أن هذا النصّ موجود في كتاب البيان المغرب ج 1 ص 77 س 7 حيث وجدنا العبارة صحيحة لا لحن فيها (وخمس وسبعون) !

ص 188 : «وليس اختيار واليا ...» .

ص 216 : «فتكلّم رجلا منهم فقال ... فإن أغناك على الخروج» (ثم لعلّ الصواب : «أغنّاك» من الإعانة) .

ومن ذلك شكل بعض الحروف وإعجامها وتشديدها بلا توفيق أحيانا كثيرة نحو كلمة «المتوفي» وقد جاءت دائما معجمة الياء (انظر مثلا ص ص 12-15-16-18-19) . ومن العبارات ما لا يتّضح معناه . فمن ذلك : (ص 16) : «وقد وضع المؤلّف (البكري) كتابه في النصف الثاني من القرن

الخامس بعد وفاة الرقيق وعدم اندثار الكتب الأصول». فما معنى «عدم» هنا؟ فلعلة أراد «وقبل اندثار...». وفي ص 141 لعلّ الواو زائدة بعد «قتل» في هذه العبارة: «وقتل وهو وأكثر أصحابه». ومن ذلك استعمال كلمة «بعض» في تركيب لا يدلّ على ما يقصد اليه الكاتب بالضبط (7) ويكثر التهاون بالحواشي حتى أصبحت بعض التعليقات غير صالحة ويزيدها غموضا استعمال علامات النقط والفصل في غير محلّها. فمن ذلك تعليق ص 32 والجمل الأخيرة من تعليق عدد 3 ص 142. وفي ص 33 إشارة إلى تعليق ثلاثة لا يوجد منها بالحاشية إلا واحد. وعن كلمة «شقبنارية» جاء تعليق ص 68 عدد 3 نصّه: «شقبنارية مدينة بيزنطية معناها الكف الحالية» (كذا) وفي ص 169 تعليق عدد 2 نصّه: «تقع شقبنارية على طرف جبل أوراس» وذكر مصادر من بينها «يقود» (ولعله يريد «ياقوت») ولا يتبيّن من ذلك كلّ انّ هذه المدينة هي مدينة «الكاف» بالقطر التونسي.

وبعد فإنّنا لا نفكر لحظة أنّ هذه الأغلاط سببها الجهل أو العجز ودليلنا على ذلك انّ المحقّق اعتنى بضبط الشعر وشكل أبياته وذكر بحورها (8) فجاء كلّ ذلك صحيحا دالاّ على مقدرة وتضلع. فلم هذا الإهمال والتهاون إذن؟ إن بعض هذا راجع بلا ريب الى ما شكاه الناشر في «كلمته» (9) وأهمّه «السرعة الفائقة» — على حدّ قول الناشر نقلا عن المحقّق (10) — التي وقع بها تحقيق هذا الكتاب وعدم إشراف المحقّق على الطبع والتصحيح وهو لم

(7) انظر مثلا ص 7، 8، 9، 10... وغيرها

(8) على انه اهمل ذكر بعضها.

(9) ص ص 235 - 237. يعتبر الناشر ان الكتاب انما ضم «بعض الاخطاء الطفيفة» يقول عنها «تداركنا الكثير منها في الصفحة الاخيرة» بينما الذي ذكرناه على سبيل المثال - وهو ليس بالخطا الطفيف - لم تنص عليه صحيفة «الخطا والصواب» المشار اليها. ويمكن ان يضاف الى ذلك الخلل ان الصفحات الاخيرة من الكتاب وهي التي تضم الفهارس بقيت خالية من الارقام كما ان خلطا وقع في ضم اوراق الكتاب فيضهر ان نص ص 205 متابعة نص ص 203 ولا ندرى اين ينبغي ان يكون ما جاء في ص. 204 الى غير ذلك من «الاطاء الطفيفة» كفتح القوسين (ص 34) واهمال غلقهما وما الى ذلك.

(10) ص 235

يترك للناشر أصل الكتاب أو الصورة المعتمدة بل ترك له نصاً على الراقنة كتبه غيره قال عنه الناشر إنه «لعله يجهل قواعد التحقيق العلمي ولا ينقل بامانة مطلقة ما يكتب» وهي كلها أسباب غريبة يحقّ عليها المثل القائل : «ربّ عذر ...» .

فالسبب الأصليّ في رأينا يرجع الى ما ذكرناه في عرضنا للكتاب السابق من المبادرة الى النشر دون توفير شروطه . على أن الأمر يكتسي صبغة خاصة بالنسبة الى هذا الكتاب وهو أن هذه المبادرة الى النشر هي مسارعة أو قل معاجلة يعترف بها المحقق في بداية مقدّمته ويعلّلها «بالعصبية القيروانية» ! كل ذلك على حساب العربيّة والنشر بتوتس والعمل العلميّ الزيه . ويزيد الأمر قلقا وحيرة صلة هذه «المعاجلة» بقصّة المخطوطة أو صورتها كما تشير اليها المقدّمة إشارة غامضة . لكنّ هذا ليس من شأننا (11) .

(11) بعد تحرير هذا التقديم ظهر مقال بجريدة « العمل » التونسية عدد 29 مارس 1968 بعنوان « قضية كتاب الرقيق » فيه تفاصيل عن « قضية » هذه المخطوطة